

مفهوم الأمن القومي واتجاهاته في منطقة الشرق الأوسط

طالبة دكتوراه - كلية الدراسات العليا
جامعة الزعيم الازهري

أ.فاطمة أحمد السيد المكاشفي

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الأمن القومي واتجاهاته وأبعاده، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى نتائج البحث وصياغة توصياته، لأنهما يتناسبان وموضوع البحث والأقدر على تحقيق أهدافها. خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن الأمن القومي للدولة يهدف إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها، وتختلف عملية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه من دولة لأخرى، وذلك بحسب الأخطار التي تواجهها، وكذلك يصعب دراسة الأمن القومي العربي بمعزل عن التأثيرات والانعكاسات العالمية، حيث عمدت الدول الكبرى للتغلغل والحيولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك عبر اختلاق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية من ناحية، أو بين الدول العربية ودول الجوار من ناحية أخرى. وأوصى البحث بضرورة تضمين ميثاق جامعة الدول العربية مواداً ذات صفة إلزامية، لتصبح المرجعية لحل الخلافات العربية الداخلية، وعمل آليات فعالة لفض الاشتباكات والحروب الأهلية بين الدول الأعضاء، وتأسيس قوات عسكرية مشتركة لمقاومة المشاريع المغرضة التي قد تحاك ضدها.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي العربي، الشرق الأوسط، الحرب الباردة، التهديدات الداخلية التدخلات الخارجية.

The concept of national security and its trends in the Middle East

A.Fatima Ahmed Elsyed Elmekashfy

Abstract:

The study aimed to identify the concept of national security its directions, and dimensions, and to highlight the challenges facing national security in the middle East. The study followed a descriptive and analytical approach to reach the research results and formulate its recommendation, as these methods are suitable for the research topic and capable of achieving its objectives. The research concluded with several results, the most important of which is that the national security of a state aims to secure it integrally and fend off external threats, the process and possibility of achieving security differ from one state to another, depending on the threats they face. Additionally, it is difficult to study Arab national security in isolation from global influences and reflections, as major powers have sought to penetrate and prevent the

emergence of conflict among several Arab state on one hand, and between Arab states and neighboring countries on the other. The research recommended including binding provisions in the Arab league charter to serve as reference for resolving internal Arab disputes it also suggested establishing clashes and civil wars among member states and founding joint military forces to resist malicious projects that might be devised against them.

Key words: Middle East- Cold War- internal threats - external interventions.

مقدمة:

يعتبر الأمن مطلباً غريزياً للإنسان نشأ مع حاجته للبقاء والدفاع عن نفسه ضد مختلف الأخطار، وقد تطورت غريزة الأمن لمواجهة الأخطار مع تطور المجتمعات ونشأت الدول، ولقد صاحب تطور مفهوم الأمن عبور الإنسان للعديد من المراحل الاجتماعية المختلفة انتهت به إلى قيام ما سمي لاحقاً بالدولة القومية والتي تعتبر مفهوماً حديث النشأة، حيث أصبح يشكل أهمية خاصة لدى عموم المفكرين والاستراتيجيين في العالم.

في نفس الوقت الذي تبلور فيه مفهوم الدولة القومية، تطورت الدراسات التي أهتمت بأمر الأمن القومي واتسع حجمها بالتزامن مع الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية التي أعقبت الحركة العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن تلك الحروب بين القوى الدولية، كما ساهم فيه بشكل كبير التطور النوعي لصناعة الأسلحة وانتشارها حول العالم، والذي أدى إلى حدوث تعديلات في النظم الدفاعية العالمية والثوابت التقليدية التي كانت تحكمها، وفرض رؤية جديدة لمفهوم الأمن القومي، وتحديدًا للمجال الأمني للدول. وقد تضمن مفهوم الأمن القومي في نسخته الحديثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تحقيق الأهداف السياسية للدولة حيث اعتبر مرتكزاً أساسياً للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة وحالة الاستقطاب الدولي. ويتمتع الشرق الأوسط بموقع استراتيجي وجيو سياسي على قدر بالغ من الأهمية العالمية لما تحتويه من ثروات وممرات بحرية، وهي الأهم في العالم، وبمقدرات اقتصادية وبنية هائلة، حيث تعتبر هذه المنطقة نواة النفط العالمي، فلا يمكن لأي سياسة خارجية أو قوة إقليمية أو دولية أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم، حيث يعتبر ملتقى القارات الكبرى في العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط هي كلمة السر لمعظم التحولات الدولية والإقليمية التي تجري اليوم في العالم على كافة الأصعدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وهي المميزات التي جعلت أمنه مهدداً على الدوام من مصادر تهديد داخلية وخارجية، ومن هنا يأتي هذا البحث لاستجلاء ومعرفة اتجاهات الأمن القومي بأبعاده المختلفة في منطقة الشرق الأوسط.

مقدمة:

يعتبر الأمن مطلباً غريزياً للإنسان نشأ مع حاجته للبقاء والدفاع عن نفسه ضد مختلف الأخطار، وقد تطورت غريزة الأمن لمواجهة الأخطار مع تطور المجتمعات ونشأت الدول، ولقد صاحب تطور مفهوم

الأمن عبور الإنسان للعديد من المراحل الاجتماعية المختلفة انتهت به إلى قيام ما سمي لاحقاً بالدولة القومية والتي تعتبر مفهوماً حديث النشأة، حيث أصبح يشكل أهمية خاصة لدى عموم المفكرين والاستراتيجيين في العالم.

في نفس الوقت الذي تبلور فيه مفهوم الدولة القومية، تطورت الدراسات التي أهتمت بأمر الأمن القومي واتسع حجمها بالتزامن مع الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية التي أعقبت الحركة العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن تلك الحروب بين القوى الدولية، كما ساهم فيه بشكل كبير التطور النوعي لصناعة الأسلحة وانتشارها حول العالم، والذي أدى إلى حدوث تعديلات في النظم الدفاعية العالمية والثوابت التقليدية التي كانت تحكمها، وفرض رؤية جديدة لمفهوم الأمن القومي، وتحديدًا للمجال الأمني للدول. وقد تضمن مفهوم الأمن القومي في نسخته الحديثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تحقيق الأهداف السياسية للدولة حيث اعتبر مرتكزاً أساسياً للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة وحالة الاستقطاب الدولي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة لكونها تفيده صانع القرار السياسي العربي والأكاديميين والباحثين على فهم طبيعة مفهوم الأمن القومي العربي والمفاهيم المرتبطة به ومعرفة الاتجاهات والأبعاد التي يمثلها والتحديات التي تجابهه، كما تساعد هذه الدراسة في تحديد أماكن الضعف في النظام العربي وأهم القضايا المؤثرة سلباً على الأمن القومي العربي، ومحاولة إلقاء الضوء على ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في قضية الأمن القومي العربي في جانبه السياسي والعسكري.

أهداف البحث:

- تهدف هذه الدراسة للتعرف على الآتي:
1. التعرف على مفهوم الأمن القومي لغة واصطلاحاً.
 2. بيان اتجاهات وأبعاد الأمن القومي وتأثيراته على منطقة الشرق الأوسط.
 3. التعرف على خصائص الأمن القومي والعوامل المؤثرة فيه.
 4. التعرف على التحديات التي تواجه الأمن القومي على منطقة الشرق الأوسط.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي.

التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن القومي:

أولاً: التعريف اللغوي للأمن

الأمن نقيض الخوف قال تعالى: (وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ)⁽¹⁾، والفعل الثلاثي أمن أي حقق الأمان. والأمن في اللغة هو نقيض الخوف. قال ابن منظور: «أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال: أمن به قوم وكذب به قوم»⁽²⁾. وترى الباحثة أن الأمن يعني التحرر من الخوف والإحساس بالطمأنينة، والإحساس بالأمن يمنح الفرد القدرة على مواجهة متطلبات حياته وحماية أساليبه وطرقه في التعامل معها بصورة شاملة.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للأمن:

اصطلاح الأمن القومي مأخوذ من الفكر الغربي، حيث استخدم في أوروبا بعد ظهور الدولة القومية، كما ظهرت العديد من المصطلحات مثل المصلحة القومية، والإرادة الوطنية وغيرها، وكان أول من وضع ذلك المصطلح الصحفي الأمريكي المشهور «والتر ليبمان» في عام 1943م، حيث عرّف الأمن القومي على أنه «إن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب، وأنها قادرة في حالة التعدي على حماية تلك المصالح بشن الحرب على الغير»⁽³⁾. وفي هذا السياق نفسه نجد أن مفهوم الأمن لا يعني مواجهة التحديات الخارجية المادية فقط، بل أوسع من ذلك أنه مفهوم يتداخل فيه أبعاد مختلفة سياسية وعسكرية ترتبط بحماية الكيان السياسي للدولة، والبعد الاقتصادي المسئول عن الوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، ناهيك من جهة بتوفير الأمن الاجتماعي لتنمية الشعور بالانتماء والولاء للجماعة والعقيدة المجتمعية الجامعة التي تؤكد وترسخ حرية الفكر والمعتقد في إطار أحياء وتجديد العادات والتقاليد والقيم السائدة من جهة أخرى، وبدون إغفال، من جهة ثالثة، البعد البيئي حفاظاً على البيئة من التلوث الأرضي والمائي والهوائي⁽⁴⁾. ومع حداثة هذا المفهوم الذي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حين استخدم لأول مرة لدى إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947م، إلا أنه غدا أحد المفاهيم المحورية في حقل العلوم السياسية في أنحاء العالم المختلفة⁽⁵⁾.

أما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفت الأمن القومي بأنه يعني: «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية أو دفع العدوان معلى دولة معينة والمحافظة على كيانها، وضمان استقلالها والعمل على استقرار أحوالها الداخلية»⁽⁶⁾. وبصورة عامة فإنه يمكن القول أن مفهوم الأمن القومي نعني به تلك العملية التي تعكس في مجملها مفهوم معقد متشابك، يتعلق بالأساس بقدرة الدولة، شعباً وإقليمياً وحكومة على حماية وتنمية قدراتها، وإمكانياتها على كافة المستويات من خلال كل الوسائل والسياسات الممكنة، ومن أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة، وتطوير نواحي القوة بفلسفة شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية⁽⁷⁾. وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة - الأمة Nation- State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير «استراتيجية الأمن القومي»، وظهرت إلى السطح مصطلحات الحرب الباردة التي تمثلت في مفاهيم الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين، حيث نشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهمة بمسائل الأمن القومي: مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته، من معاهد ومراكز بحثية تنتمي في أغلبها إلى الجامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي، ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايا المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات، حيث جسّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه والتر ليبمان عن الأمن القومي بأنه «قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب»⁽⁸⁾.

التشكيل التنظيمي والمؤسسي لمصطلح الأمن القومي

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947م عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو «الدراسات الإستراتيجية» على الأدبيات التي عالجت بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمناً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في ظهوره على مسرح التداول، وهكذا أصبح الأمن القومي فرعاً جديداً من فروع العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة وتوفرت له المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن) وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن القومي ظاهرة مربكة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها، كما تتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة وقدرًا أكبر من التكامل المنهجي⁽⁹⁾. وقد انتقل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي من الغرب إلى دول الجنوب، ويذكر الباحثون عدة أسباب لزيادة الاهتمام بدراسة الأمن القومي في مختلف دول العالم، بما يمكن اعتباره ظاهرة، ومن أهم تلك الأسباب⁽¹⁰⁾:

1. التوسع في مفهوم المصلحة القومية ليشمل مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية، ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى، وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية من ناحية ثالثة.
2. ازدياد معدل العنف وتصاعد حد الصراعات المباشرة والت تطور أحياناً إلى حروب، ومن ثم سار الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.
3. ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها القومي، فمن ناحية، تُعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديداً لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ومن ناحية أخرى، تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي.
4. تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى، فلا تزال تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع.
5. يُثار الاهتمام بظاهرة الأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية.
6. يُثار موضوع الأمن القومي في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة.

يهدف الأمن القومي للدولة إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها، وتختلف عملية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه من دولة لأخرى، إلا أنه وبشكل مطلق فإن مفهوم الأمن القومي يظل مفهوماً نسبياً لا يمكن توفيره وتحقيقه بشكل كامل لأي دولة مهما عظمت قواته، وتنامت إمكانياتها وقدراتها، ولقد تناول العلماء والسياسيون مفهوم الأمن القومي ولم يتفقوا على تعريف محدد ودقيق له نظراً لاختلاف مفهوم الأمن القومي تبعاً لظروف كل دولة، فإذا تشابكت مصالح عدة دول أو تماثلت الأخطار التي تحيط بها فإن الهم الرئيسي لها يصبح هو دفع التهديد المحتمل ضدها من الخارج في صيغة أمن قومي تسهم فيه تلك الدول أو الشعوب فرادى لتحظى جميعاً بالاستقرار والتقدم والازدهار، وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي إلا أنه مفهوم اتسم بالغموض ولم يتبلور لكي يصبح ميداناً علمياً مستقلاً يعبر عن نظرية علمية ذات منهج واضح المعالم، ومما يدل على ذلك أنه ليس هنالك إجماعاً حتى الآن حول المقصود بظاهرة الأمن القومي وقد يرجع ذلك إلى تعدد الجوانب المتعلقة بالظاهرة محل البحث⁽¹¹⁾.

اتجاهات وخصائص وأبعاد مفهوم الأمن القومي: أولاً: الاتجاه الاستراتيجي العسكري:

يبني مفهومه على تحقيق الأمن القومي من خلال تطوير القوات المسلحة النظامية والقوات شبه النظامية، وأجهزة الأمن المختلفة كأسبقية أولى باعتبارها جميعاً عناصر التأمين الأساسية والحاسمة ويطلق المحللون على الدولة التي تتبع هذه المدرسة في التأمين (دولة بوليسية)، أو (دولة عسكرية)، تنشُد الأمن والاستقرار من خلال القوة العسكرية أو البوليسية، وفلسفة هذه المدرسة أن الأمن يتطلب الاستقرار ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار بدون قوة عسكرية قادرة على الردع ورد العدوان وفرض القانون وحماية الشرعية الدستورية⁽¹²⁾.

ثانياً: الاتجاه الاقتصادي:

وهذه المدرسة تتبنى مفهوم تحقيق الأمن عن طريق التنمية الاقتصادية والسياسية كأسبقية أولى على التطور العسكري، باعتبار أن الإثراء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هي ركائز الاستقرار داخل المجتمع، التي تجنبه الصراعات، وبالتالي تحقيق أمن واستقرار ذاتي نابع من القواعد الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الأمن والاستقرار والرفاهية، مؤكداً أن الأمن القومي هو التنمية ولا أمن بدون تنمية⁽¹³⁾.

ثالثاً: الاتجاه التكميلي:

وهي مدرسة تتبنى مفهوم تحقيق الأمن عن طريق استخدام قدرات الدولة مجتمعة، أي ما يعرف بقوة الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى مدرسة السماء ومفهومها أن العدل هو مصدر أساسي للأمن القومي، وأساس الاستقرار باعتبار أن الشعور بالظلم هو مصدر التهديد الأساسي للأمن القومي سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعة، أو حتى على مستوى الدول، وأن العدل يشمل العدل مع النفس والعدل مع الآخرين، فيسود الاستقرار والأمن⁽¹⁴⁾. وتأكيداً على ذلك قال تعالى في محكم تنزيله: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ)⁽¹⁵⁾.

خصائص الأمن القومي:

يمتاز الأمن القومي بعدد من الخصائص نجملها في الآتي:

أولاً: الأمن القومي المطلق:

لقد شهد هذا العصر تقدماً هائلاً في مجال تكنولوجيا الأسلحة والمعدات، والتي أصبحت بفضل تلك التكنولوجيا قادرة على الوصول إلى أهدافها وإصابتها بدقة عالية، وفي أي بقعة في الكرة الأرضية، متخطية بذلك كل الحواجز الطبيعية والصناعية، هذا بالإضافة إلى قوتها التدميرية التي تضاعفت عشرات المرات، وتطورت وسائل إطلاق هذه الأسلحة براً وبحراً وجواً ومن مسافات شاسعة، ومع هذه الصورة فمن غير الواقع القول بأن الأمن القومي مطلق، ولا تستطيع أي دولة تحقيق الأمن بصورة مطلقة مهما بلغت قوتها، والدليل على ذلك هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، والتي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، ذات القوة والتطور التكنولوجي الضخم في مجال التسليح وفي المجال الاستخباراتي المنتشر في جميع أنحاء العالم، وقد سعت بعض الدول إلى تحقيق أمنها القومي عن طريق امتلاك أكبر قوة عسكرية وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث ما اصطُح على تسميته بسباق التسليح بين الدول، والذي ينتج عنه مزيد من التهديد وعدم الاستقرار للأمن العالمي، وقد تكون هنالك أحياناً مبالغة في أمر تحقيق الأمن القومي لدولة ما مما يشكل عاملاً مدمراً في حد ذاته أو من شأنه تحقيق نتائج عكسية، وليس معنى ذلك التخلي عن طلب الأمن والاستقرار والسعي إلى تحقيقه، ولكن القصد أن الأمن المطلق لا يمكن تحقيقه، وأن الأمن هو مزيج من جملة عوامل متداخلة مع بعضها البعض منها القوة وحسن الجوار والعلاقات الدولية المبنية على التعاون على سبيل المثال⁽¹⁶⁾.

تقتضي الحقائق أن تتعامل الدولة مع كل أنواع التهديدات الموجهة لها وإدراك حجمها لها وإدراك حجمها ومصادرها، والعبرة في ذلك ليس بوجود تلك التهديدات في حد ذاتها، ولكن بحجم ونوعية ومصادر تلك التهديدات ومدى مصداقيتها، ومن ثم يقع على عاتق الدولة ضرورة وضع الأسبقيات لها، وتحديد ما يمكن التعايش معه وما يمكن تحميمه، وأي منها يمكن تحميمه، وأي منها يمكن إزالته والقضاء عليه، ومن هذا التصنيف للأسبقيات، يرجع إدراك الدولة للأخطار وقدرتها على التعامل معها⁽¹⁷⁾.

مما تقدم يتضح لنا أن إحدى خصائص الأمن القومي، هو أنه غير مطلق، ومن المتعذر تحقيقه على نحو تتلاشى معه كل وسائل التهديد، وهذه حقيقة موضوعية يجب إدراكها ومن ثم التعامل معها، لكن هذا لا يعني أن نترك الأمن القومي بدون ترتيبات أو اتخاذ الإجراءات المضادة لمسائل ووسائل التهديد تحت زعم أن الأمن القومي المطلق لا يمكن تحقيقه.

ثانياً: الأمن القومي النسبي:

يتضمن مفهوم الأمن القومي مجموعة من المحددات والخصائص التي ظل بعضها يتصف بالثبات والبعض الآخر منها يعتبر متغيراً بسبب تطور وتغير الظواهر المرتبطة به مما أكسبه خاصية النسبية، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن بعض الدول اعتبرت أن مفهوم الأمن القومي لديها هو المكافئ للمصالح الحيوية للدولة، أو القيم الجوهرية لها، كما أوردها بعض العاملين في حقل الأمن القومي، لذلك فإن صفة النسبية تصبح لصيقة بذلك المفهوم، وفي داخل الدولة الواحدة تختلف المجموعات البشرية في تقدير المصالح الحيوية، أو القيم الجوهرية، وبالتالي تختلف النظرة هنا لمفهوم الأمن القومي⁽¹⁸⁾.

ثالثاً: ديناميكية الأمن القومي:

حتى يمكن إبراز هذه الخاصية وتوضيحها، علينا أن نتذكر قول الميرستون- رئيس وزراء بريطاني سابق- (ليس هنالك صداقات دائمة ولا عداوات دائمة ولكن هنالك مصالح)، وهذا التعريف يشرح لنا الطبيعة الملائمة لأمر العلاقات الدولية وعلى ضوءها يتم بناء خطط السياسات الخارجية للدول، ومن هذه المقولة يتضح لنا أن الدولة لا يمكن أن تتخذ ترتيبات لتحقيق أمنها القومي، ثم تشرع في تنفيذها ثم تتوقف عند هذا الحد، بل يجب عليها أن تراقب الحركة من حولها وتتابعها باستمرار، وتعديل وتطور من سياستها طبقاً لمقتضيات أمنها القومي، بناءً على المتغيرات المحيطة، ويطالعا واقع الحال بأن البيئة العالمية مليئة بالحركة والمتغيرات بما يلزم الدولة أن تواكب هذه الحركة وتتفاعل معها حفاظاً على أمنها القومي، فلم تعد الدول اليوم معزلة عما يدور حولها في العالم، بل تتأثر بالحدث وإن كان بعيداً عن حدودها السياسية والجغرافية، فقد جعلت طبيعة النظام الدولي المعاصر تأثير كثير من المسائل تأثيراً عالمياً، وغير مقتصر على أطراف بعينها، وقد يكون الفارق الأساسي هو اختلاف درجات التأثير على مختلف الدول، ليست قاصرة على الصراع المسلح فحسب، بل يتضمن الصراع السياسي والأيدولوجي والاقتصادي والتكنولوجي، كما أن مصادر التهديد ليس لها صفة الثبات، فصديق اليوم قد يكون عدو الغد، والعكس صحيح، فعارض المصالح قائم وظاهرة منتشرة في العالم اليوم، كما أن حجم التهديدات ومصداقيتها ليست ثابتة أيضاً⁽¹⁹⁾.

العوامل المؤثرة في الأمن القومي:

أولاً: العامل التاريخي:

يقصد بالعامل التاريخي؛ تاريخ تكوين الدولة والآثار الاجتماعية المترتبة عليه، وكذا الأحداث التاريخية التي مرت بها الدولة، فمن الثابت أن لكل دولة تاريخها، والذي يؤثر في فكر وعقائد شعبها - وينظم إلى حد كبير- نمط الحياة فيها ويكون جزءاً كبيراً وأساسياً في قيمها الجوهرية، وتطبيقاً على ذلك نجد دولة إسرائيل التي نشأت عبر اغتصاب الأرض من سكانها أصحاب الحق التاريخي، وذلك مما جعل علاقاتها مع جيرانها تتصف بالعداء الدائم، مقابل لذلك نجد دولة مثل السويد لا تتشدد في تطبيقها لمفهوم الأمن القومي الخاص بها تجاه جيرانها لأنها تتمتع باستقرار إقليمي ودولي بحكم تكوينها ونشأتها التاريخية⁽²⁰⁾.

ثانياً: العامل الجغرافي:

للموقع الجغرافي تأثير كبير على الأمن القومي للدولة، من عدة جوانب، فالدولة التي تحيط بها البحار من كل الاتجاهات تختلف في فهمها للأمن القومي للدولة عن الدولة الحبيسة التي لا تطل على بحار أو محيطات والمحاطة بالعديد من الجيران، فمن المؤكد أن هذه الدولة تحتاج إلى ترتيبات أكثر واهتمامات أعمق، خاصة إذا كانت علاقاتها مع جيرانها أو عدد منهم غير ودية ولأنها سوف تكون تحت رحمة الدول الأخرى التي تخرج خلالها وتطل على العالم الخارجي، فالترتيبات الأمنية يجب أن تكون مزيج من حُسن الجوار وامتلاك وتوظيف القوة. ويمتد الاتساع العريض للمنطقة العربية شرق البحر الأحمر وغربه ناحية الجنوب متوغلاً في القارة السمراء، مما يعطي ميزة استراتيجية كبيرة، اتساع المساحة يتناسب تناسباً طردياً مع مقدراً الأم المحقق، إذاً هذا الاتساع يعطي فرصة أكبر لتعدد البدائل الصالحة لتحقيق الأمن، مما يحقق إمكانية التحكم في المنطقة الحيوية، وهي منطقة البحر الأحمر عن طريق الانتشار والتوزيع بالنسبة للمراكز

الاستراتيجية؛ كالقواعد البحرية والجوية ومناطق الحشد والتجمع للقدرات العسكرية أو المراكز الاقتصادية، كالمناطق الصناعية أو مراكز الإنتاج⁽²¹⁾. وترى الباحثة إن مفاتيح المنطقة ومضائقها تمر جميعها بالساحة العربية، إلا أن البحار المحيطة تتحكم فيها، من ناحية الشمال يتحكم البحر الأبيض المتوسط المقفول الذي يتحكم في المحيط الأطلسي المفتوح، ومن ناحية الجنوب يتحكم المحيط الهندي المفتوح تحكماً كاملاً، كما أن الوضع الجغرافي للبلاد العربية يهيئ العمق الاستراتيجي لأوروبا، كما يهيئ لها طريق العبور لاحتياجاتها من المواد الخام الموجودة في الدول الأفريقية، أو أسواقها هناك.

ثالثاً: المساحة والموارد والسكان:

إن كل عنصر من هذه العناصر يمكن أن يكون عامل ضعف أو قوة، فعامل المساحة يتناسب تناسباً طردياً مع تحقيق أمن الدولة، فكلما زادت المساحة، كلما زاد الأمن، وهذا الذي جعل أغلب علماء الجيوبوليتيك يميلون إلى أن النصر والغلبة ستكون في النهاية للقوة البرية ذا المساحات الكبيرة، إذ أن العمق الاستراتيجي يقلل ويمتص القوة الدافعة للعدوان، ويقلل من القدرة على مفاجأتها استراتيجياً لسهولة توزيع مراكزها ذات الأهمية الاستراتيجية على مساحات مترامية، وكذلك لسهولة انتشار وتوزيع قواتها العسكرية ومطاراتها وموانئها على جهات متسعة، ولكي تكتمل صورة القوة فلا بد من ربطها في علاقة ثلاثية بالموارد والسكان، فإذا كانت المساحة كبيرة وغنية بالموارد وقلية السكان، فهذه الدولة معرضة للتهديد، كما أن المساحة الضيقة تمثل عبئاً إضافياً على الدولة للدفاع عنها⁽²²⁾.

توافر تلك العناصر الثلاثة المذكورة أعلاه بصورة متوازنة، أي اتساع مساحة تلك الدولة، وغناها بالموارد والقدرة على استغلال تلك الموارد، بالإضافة إلى عدد السكان وتناسبه مع مساحة الدولة يؤدي إلى تقوية منظومة الأمن القومي لتلك الدولة.

أبعاد الأمن القومي:

تم استخدام اصطلاح الأمن القومي للتعبير عن مجموعة سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها في مواجهة الأعداء، سواء كانوا في الداخل أو الخارج، واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني، ليشمل مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بعد أن ثبت أن هناك مهددات للأمن القومي بخلاف العدوان والمهددات الخارجية، مثل صراع الفروق الطبقية وسوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية، ومن هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعاداً متعددة لها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، وهي تتمثل في الآتي⁽²³⁾:

أولاً: البعد السياسي:

ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي، فالبعد الداخلي يتضمن تماسك الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية، أما الشق الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقيتها⁽²⁴⁾.

ثانياً: البعد الاقتصادي:

ويرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، فمجال الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية، ويعتبر النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية ويدخل في ذلك الجانب تنمية التبادل التجاري مع الدول الأخرى وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية⁽²⁵⁾.

ثالثاً: البعد الاجتماعي:

ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، فبغير إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر، ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية ك مطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب السيطرة عليه، وبخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية⁽²⁶⁾.

البعد العسكري والثقافي والإنساني للأمن القومي:

أولاً: البعد العسكري:

تتحقق مطالب الدفاع والأمن والهيبة والإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي، عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الإقليمي، ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.

ثانياً: البعد الثقافي:

ويقوم على حماية الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم، وهو الذي يعزز ويؤمن انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن، وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة.

إن الدور الثقافي بالغ الأهمية في تحصين الوطن من الأطروحات الثقافية للعوالمه وصراع الحضارات، إذا أخذناه بالمفهوم الشامل متضمناً الفكر والثقافة والتعليم والإعلام والفنون والآداب، فالأمن القومي يعني تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة.

ثالثاً: البعد الإنساني:

إن مفهوم الأمن الإنساني يأخذ مكانته في التقارير والبرامج الدولية، ويعني صون الإنسان وكرامته بتلبية احتياجاته المادية والمعنوية، وأن يكون في مأمن من الحرمان الاقتصادي وشظف العيش، وأن تضمن

ممارسته لحقوقه الأساسية، وتوفير البيئة اللازمة مثل العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة وسيادة القانون والحكم الرشيد⁽²⁷⁾. وأمام التعدد في الأبعاد، يمكن القول أن الهدف الرئيسي للأمن القومي هو التركيز على قيمة الإنسان، فالقاعدة الشعبية العريضة هي ركيزة الأمن، ورغم أن القوة العسكرية مهمة ومطلوبة لكن هناك أيضاً القوة الاقتصادية ونصيب الفرد من الدخل القومي، ودرجة نمو المجتمع، والمنظومة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتيح لكل قوى الشعب التعبير عن نفسها، ومستوى التنمية، والمعادلة بين مستوى المعيشة ونفقات الدفاع، وتحديد المصالح الحيوية في الداخل والخارج، وأيضاً تحديد الدوائر الحيوية وأولويتها⁽²⁸⁾.

مستويات الأمن القومي وتحديات الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط:

ليس للأمن القومي مستوى واحد ويمكن الحديث عن عدة مستويات للأمن القومي يقع في جوهرها الأمن الفردي ويمكن تصور ذلك على المستويات الآتية⁽²⁹⁾:

أولاً: مستوى الأمن الفردي أو الشخصي:

ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة الوطنية، ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمنه واحترامه واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، فقد نصت المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على (أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه وتمتد تلك الحقوق للممارسة السياسية والرفاهية الاقتصادية والحصول على الخدمات العامة وعلى قمتها التعليم والصحة).

ثانياً: مستوى الأمن الوطني والإقليمي:

1/ المستوى الوطني:

ويقصد به أمن الدولة الوطنية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها إيراداتها.

2/ مستوى الأمن الإقليمي:

يمكن تحديد مفهوم الأمن الإقليمي بتلك المنظومة الأمنية التي تعني بحماية مجموعة من الدول المتجاورة، والتي تشابه في بعض الخصائص وترتبط ببعضها البعض من خلال بعض العلاقات والتشابكات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإنها تضطر إلى تكوين منظومة أمنية خاصة بها لتوفير الحماية المطلوبة لإقليمها، وهو ما اصطلح على تسميته بالأمن الإقليمي، وعلى الرغم من التمييز بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي خصوصاً في المنطقة العربية إلا أنه يمكن الجمع بينهما.

ثالثاً: الأمن الجماعي:

يستخدم مفهوم الأمن الجماعي للدلالة على أمن مجموعة من الدول ترتبط باتفاقية منشئة لحلف عسكري أو لمنظمة دولية تتمتع بسلطات وصلاحيات خاصة في مجال الأمن، ويقوم مفهوم الجماعي على فكرة مفادها أن أمن الدول الأعضاء كل لا يتجزأ ومن ثم فكل عدوان يقع على أي دولة عضو يشكل دواناً على الكل، ومن ثم يتعين على جميع الدول الأعضاء أن يتكاتفوا معاً لصدّه، وتوجد حالياً أنظمة مختلفة للأمن الجماعي في الأمم المتحدة الذي يشرف مجلس الأمن على تطبيقه، وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية، وعلى قمتها الأمم المتحدة وهو مسئولية دولية وليست وطنية أو إقليمية،

وينظم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تحقيق الأمن الجماعي حفاظاً على السلم والأمن الدوليين، وهناك عدة ملاحظات على مستوى الأمن القومي منها⁽³⁰⁾:

1. هنالك حد أدنى للتكامل بين المستويات المختلفة، فمما لا شك فيه أن تحقيق الأمن الفردي والوطني والإقليمي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الدولي، كما أن مستوى الأمن الدولي ينعكس على المستويات المختلفة للأمن.
2. ليس هنالك مستوى مطلق للأمن فأى حالة مثالية للأمن تعني بالضرورة حالة من الوئام بين الدول وداخل كل دولة، كما أنه في المقابل لا توجد حالة من عدم الأمن المطلق أي العداء التام لأن هذا يعني حرب لا تتوقف بين الدول وحالة فوضى كاملة وهذا ما يغير الواقع الدولي.
3. يختلف وزن كل مستوى من تلك المستويات من دولة لأخرى.

تحديات الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط:

هنالك العديد من التحديات التي تواجه الباحثين والمهتمين بشؤون الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمن تلك التحديات يمكن أن نذكر⁽³¹⁾:

أولاً: تحديات الأمن القومي العربي:

1. أحوال الشرق الأوسط: ما آلت إليه أحوال الشرق الأوسط من تشرذم واختلافات سياسية حادة مما هيأت الفرصة لتعرض بعض الأقطار العربية لخطر التهديدات الخارجية أو تلك النابعة من البيئة الداخلية لهذه الأقطار، ولقد شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي الحرب الإيرانية العراقية، تلك الحرب التي اعتبرت أكبر مهدد ومؤثر على مفهوم الأمن القومي العربي وتسببت في حدوث أمدح الخسائر العسكرية والاقتصادية والبشرية للدولتين المتحاربتين، وقد ظلت تلك الحرب تشكل مهدداً للأمن القومي العربي لحوالي ثمان سنوات، ومن جهة أخرى اعتبر ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي.
2. حدود الشرق الأوسط: من جانب آخر مثلت مشكلات الحدود العربية/ العربية أحد أهم التحديات الخطيرة التي واجهت الأمن القومي العربي، فمع الحرب العالمية الثانية، أصبحت الدول العربية مقسمة إلى وحدات سياسية بحدود مصطنعة رسمتها الدول الاستعمارية، وأدى ذلك إلى تمسك كل دولة بحدودها وأصبح الشرق الأوسط مفتت إلى كيانات سياسية مصطنعة. ولقد شهدت المنطقة العربية تصاعداً لظاهرة الصراعات العربية في فترة مبكرة من التاريخ العربي الحديث، وكان للفترة من 1945-1994م ملامح رئيسية كان أهمها⁽³²⁾:

1. الخلافات الحدودية: إن الصراعات العربية- العربية تتخذ اتجاهات صاعدة وهابطة بطريقة دورية وإن الصراعات العربية- العربية تتسم بصفة الشمولية، وإن آليات التسوية العربية مازالت آليات التسوية العربية مازالت آليات ضعيفة وتواجه الجامعة العربية صعوبات كبيرة في التدخل لتسوية الصراعات، وذلك بفعل القيود الموجودة في ميثاق الجامعة العربية. عموماً لقد استخدمت الدول العربية وسائل مختلفة لإدارة صراعاتها الحدودية مع الدول الأخرى، هنالك عدد كبير من الخلافات حول الحدود بين الدول العربية، بحيث يمكن القول إن كل دولة

- عربية تقريباً تعتبر طرفاً في نزاع حدودي أو أكثر مع دولة أخرى، مما يعتبر خطراً على الأمن القومي للدولتين المتنازعتين أولاً وعلى الأمن القومي العربي ثانياً، حيث أن هذه الخلافات تؤدي غالباً إلى نزاعات عسكرية مما يشكل بصورة أو أخرى ضرراً كبيراً بالعلاقات بين الدول العربية.
2. التطرف العرقي: تعد ظاهرة التطرف العرقي، أو ما يطلق عليه (الحركات العرقية)، أحد التحديات الخطيرة التي تجابه الأمن القومي في الدولة الحديثة، العرقية هي حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ في إطار حركة جماعة غير مهيمنة غالباً ما تكون أقلية ويكون لهذه الحركة برنامج عمل واضح يشتمل على أهداف محددة، مثل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية مع الجماعات الأخرى في المجتمع، وقد يكون تحقيق نوع من الحكم الاستقلالي الذاتي لجماعتها، ذلك فضلاً عن أن هنالك حركات تستهدف السلطة في مجتمعاتها، وإن معظم الحركات العرقية يكون هدفها الانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها، وإقامة دولة مستقلة تعبر عن هويتها، وفي سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركات العرقية إلى استخدام وسائل تتراوح ما بين السلمية المشروعة والوسائل المبتكرة إلى العنف والقوة، لذلك تمثل ظاهرة تنامي التطرف العرقي أحد العوامل المهددة للتجانس القومي.
3. التجزئة القطرية: سعى الغرب إلى تحقيق أهدافه في المنطقة العربية بعد أن غادرت جحافل جيوشه المحتلة أرضها عبر خلق ثغرات في البناء العربي مستخدماً أدواته، التي ظلت تعمل دون فتور في هدم البناء الحدودي العربي سواء كان ذلك داخل القطر الواحد أو بين الأقطار العربية فيما بينها، وقد زادت في التجزئة القطرية إثر حرب الخليج الثانية وسقوط بغداد وثورات الربيع العربي وحروب سوريا واليمن وليبيا والسودان.
4. التجزئة الاستعمارية: أدى غياب الإرادة القادرة على مواجهة التجزئة دوراً بالغاً في مساعدة الاستعمار في تحقيق أهدافه، وبذلك ارتبطت ولادة الكيانات القطرية الجديدة بمشاريع التجزئة الاستعمارية الخارجية التي استهدفت ما يلي⁽³³⁾:
- السيطرة على المواقع الاستراتيجية في الوطن العربي والتحكم فيها.
 - عزل الأجزاء الزاخرة بالثروات الطبيعية عن الأجزاء الأخرى وأبعاد الثروة البشرية عنها، حتى لا تتمكن الشعوب من استغلالها.
 - إيجاد تداخل الحدود بين الكيانات مما يشكل مصدراً مستمراً للتوتر وعدم الاستقرار.
 - وأدت القطرية إلى تعدد الرؤى في تحديد التحديات التي تواجه الأمن القومي في حاضره ومستقبله، كما أدت القطرية إلى عدوان دول عربية على دول عربية، كما حدث في الاجتياح العراقي للكويت (1990م)، وهدمت حرب الخليج الثانية ستة دعائم كانت من الثوابت في الأمن القومي فأصبحت من المتغيرات وهي⁽³⁴⁾:
- أ. إن التضامن يعتبر سد منيع أمام النزاعات والصراعات العربية.
- ب. إن الخلافات العربية يمكن تسويتها داخل البيت العربي.
- ت. إن السلاح العربي لا يشهر قط في وجه الدول الشقيقة.

ث. إن قيام دولة عربية باحتلال دولة عربية غير وارد الحسابان.
ج. إن دعوة قوة مسلحة أجنبية لتعين دولة عربية على مقاتلة قوة عربية أخرى أمر لا يمكن تصور حدوثه.
ح. إن الأمن القومي العربي ينبع من المنطقة العربية ويتحقق بالإمكانات العربية ولا مكان لأي قوة أجنبية.

ثانياً: التحديات الداخلية:

ثمة أخطار وتحديات عديدة تهدد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخل، وهذا مما يجعلها أشد خطورة على المستقبل العربي، لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف، من شأنها التهيئة البنيوية للانقراض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الاستفراد بكل قطر أو جماعة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي⁽³⁵⁾:

أ/ غياب الاستقرار السياسي:

إن الديمقراطية ومؤشراتها المختلفة، وضبط التوازنات وصراعات القوة، واستيعاب التيارات والفتنات والمطالب الجديدة داخل أي نظام سياسي يعد من أهم مقومات تحقيق الأمن وغيابها يمثل مصدر تهديد للاستقرار السياسي والأمن القومي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع الأقليات والجماعات الدينية والطائفية وأن فشل انتهاج التعددية لاحتواء واستيعاب مثل هذه الجماعات كان سبباً في مشاكل كثيرة في الوطن العربي، كما هو الحال في العراق، أو البربر والامازيغ في المغرب العربي، ومشاكل السودان واليمن ومعظمها كانت مدخلاً لتدخلات أجنبية في شؤون الأقطار العربية⁽³⁶⁾. وتكون عوامل التهديد الداخلية هي عوامل غير متوافقة مع نظام الحكم وغير موالية له، أو قد تتضمن مثيري الشغب والإثارة، أو عناصر المعارضة السياسية، أو عتاة الإجرام الذين تلجأ إليهم قيادات العناصر المتمردة للاستفادة من خبراتهم في السيطرة على الشارع المحلي عندما يكون الهدف إثارة الذعر لدى المواطنين لتستمر في مواقع النفوذ والسيطرة، وهذه العوامل تساعد في عرقلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وظهور المشاكل المتوالدة⁽³⁷⁾.

ب/ المجال الاقتصادي:

مازال الحديث عن اقتصاد عربي موحد أو حتى تكامل اقتصادي عربي أمر غير واقعي، فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة، ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي ينص عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية، ويمكن إبراز العديد من الإشكاليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي للأمن العربي والتي تتمثل في معاناته الحقيقية في مجال أمنه الغذائي نتيجة لازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي، والذي يترافق مع تناقص واضح في الإنتاج، ولاسيما المواد الغذائية الضرورية⁽³⁸⁾.

ج/ المشاكل المائية:

أما المشاكل المائية فلا تقل خطورة عن المشكل الغذائي، فالماء هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة للإنتاج الغذائي والصناعي، ونتيجة لهذه الأهمية ولقلة المياه في المنطقة العربية نتيجة وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وإنما تمثل مصباً لجميع الأنهار الموجودة بها وليست منبعاً، فقد أصبحت ندرة المياه تمثل أكبر تهديد داخلي محتمل إلى جانب النقص في الإنتاج الغذائي للأمن القومي العربي، ومما يفاقم المشكلة انتهاج دول منبع الأنهار الموجودة في المنطقة العربية لسياسات مائية معادية للأمن المائي العربي⁽³⁹⁾.

د/ ضعف بناء القدرات العسكرية والتعاون العسكري للدول العربية:

لم يتشكل إطار مؤسسي يجمع الدول العربية كافة حيث طغت الخلافات السياسية على أية إمكانية لبناء أمنية مشتركة، بل لم تستطع تشكيل قوة دفاع عربي مشتركة، وبقيت مشاريع قوة درع الجزيرة وقوة شمال أفريقيا مشاريع هزلية غير فعالة، مما دفع بعضها للاتجاه لعقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة بهدف إقامة قواعد عسكرية فيها⁽⁴⁰⁾.

هـ/ التحدي العلمي التقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي:

إن التقدم العلمي والتقني في كل مجتمع مرتبط بشكل عضوي بالنهوض العام لهذا المجتمع، ولهذا فإن هنالك تباطؤاً ملحوظاً في النهوض العلمي والتقني في الأقطار العربية، في الوقت الذي تتسارع فيه مستجدات العلم والتقنية في العالم بشكل انفجاري متصاعد وبوتيرة متسارعة، ويلاحظ أن معظم مؤشرات التقدم العلمي والتقني العملية وبشكل خاص في الإنتاج والخدمات راوحت مكانها، وتكفي الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل سوى عدد نادر من براءات الاختراع من مبدعين عرب، وعدد نادر جداً من سلع جديدة أو طرائق إنتاج جديدة في الأقطار العربية كما لم يسجل الإنفاق على البحث والتطوير إلا بزيادة طفيفة⁽⁴¹⁾.

ثالثاً: التهديدات الخارجية:

يصعب دراسة الأمن القومي العربي بمعزل عن التأثيرات والانعكاسات العالمية، حيث عمدت الدول الكبرى للتغلغل والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك عبر اختلاق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية من ناحية، أو بين الدول العربية ودول الجوار من ناحية أخرى، أو في ظهور واشنطن وحلفائها بصورة الضامن الرئيسي لأمن دول المنطقة، والمهندس لميزان القوى الإقليمي لها، وأفضى ذلك إلى بروز مصادر تهديد للأمن القومي العربي، أو تعاضم مصادر تهديد كانت قائمة⁽⁴²⁾.

أ/ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية:

دور الولايات المتحدة في المنطقة العربية في زيادة حجم القيود التي سبق وكانت تفرضها على الأمن العربي، مما زاد في تصاعد الاختراق الخارجي للمنطقة العربية على الصعيد الأمني، وظهر ذلك جلياً في الأزمات التي جابهت المنطقة العربية، من خلال ترسيخ وجودها العسكري، حيث تسعى الولايات المتحدة والغرب إلى إعادة تشكيل الصيغ الأمنية والإقليمية لصالحها عبر الضغط على دول الخليج العربي على حملها على التخلي تدريجياً عن التزاماتها السياسية والمالية حيال النظم العربية التي تعارض أو لا تتجاوب مع التوجهات الأمريكية في المنطقة كسوريا وما تشهده من تطورات داخلية، ومما يعكسه موقف الجامعة العربية ودول عربية بعينها تجاه الأزمة، وما حصل من احتلال للعراق سابقاً، وتقسيم للسودان والتدخل عسكرياً في ليبيا بحيث يكون الحل العربي للأزمات العربية صعباً⁽⁴³⁾.

ب/ تهديد الكيان الصهيوني:

يمثل الكيان الصهيوني الجرثومة التي تنخر في الجسد العربي وتهدد وجوده، حيث أشار أحمد سالم البرصان ما يلي: «كتب البارون اليهودي في عام 1840م في خطاب رئيس الوزراء البريطاني «بالمرستون» يبين له خطر نقطة الارتكاز الجغرافي بمصر ويربطها بالبعد القومي ويبين أهمية وجود دولة يهودية من أجل احتواء خطر نقطة الارتكاز الجغرافي العربي على أوروبا والغرب، فيقول: إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه

في مصر ليس كافيين، لأن هناك قوة جذب بين العرب وهم يدركون أن عودة مجدهم مرهون بإمكانية اتصالهم واتحادهم. وهكذا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض، ستجد أن فلسطين هي الجسر بين مصر والعرب في آسيا، وكانت فلسطين دائماً بوابة الشرق، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه⁽⁴⁴⁾.

إن العمل على استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية التي تقوده إسرائيل والتي كان آخره حرب غزة الأخيرة والانتهاكات الإنسانية الكبيرة ضد أهلها العزل، والعمل على استمرار عزل نقطة الارتكاز الجغرافي العربي عن القلب العربي الآسيوي، لهو الدليل الكافي على هذا المخطط، حيث تم إنشاء وزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وأصبح حاجز الاتصال الطبيعي بين البلاد العربية بل أطماعه لا تقف عند هذا الحد، لأن إسرائيل أهدافها توسعية، ومنذ قيامها في سنة 1948م، وهي تنهج استراتيجية المحاصرة وتطوير النخب العربية، كما تهدف إلى إعاقة مشروع الوحدة العربية وتدعيم الحركات الانفصالية، ولا ننسى الدور الذي لعبته في انفصال جنوب السودان عن شماله⁽⁴⁵⁾.

ج/ التهديد الإيراني في المنطقة العربية:

مثلت إيران تهديداً لمنطقة الشرق الأوسط منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م وعودة الخميني من منفاه، ويظهر هذا التهديد من خلال المشهد العراقي منذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين والتدخلات المباشرة في الشؤون الداخلية العراقية، ويظهر حالياً من خلال المشهد السوري الذي يرى فيه بعضهم أن إيران هي من تساند النظام السوري مباشرة، وكذلك من خلال حزب الله في لبنان، أو حركة حماس في فلسطين، إذا فمن يعقد مقارنة بين الخطر الإسرائيلي والإيراني لا يجنح كثيراً عن الحقيقة، فلا أحد ينكر أنه ومنذ سقوط الشاة ظهرت جلياً الأطماع الجيوسياسية لإيران في المنطقة العربية الشرق أوسطية⁽⁴⁶⁾. وقد تراوح الموقف العربي في التعامل مع الجمهورية الإسلامية بين مؤيد لها كتعبير أصيل عن الهوية الإسلامية، وكنز دأمة ضد الاستعمار ولنصرة المظلومين، أو كمعارض لها استمراراً لصراع تاريخي «عربي- فارسي» أو «شيعي- سني»⁽⁴⁷⁾. وترى الباحثة أن الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط لا يقل خطورة عن وجود الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، من خلال محاولاتها المتكررة لابتلاع الأنظمة العربية وإعادة صياغتها طبقاً لمشاريعها التوسعية في المنطقة، وتصدير الجماعات المتطرفة كالجماعات الجهادية مثل الحوثيين وداعش والكتائب الشيعية بمختلف مسمياتها، مما أسهم بدور كبير في تهديد الدول العربية من الداخل.

الخاتمة:

استعرضنا في هذه الدراسة مفهوم الأمن القومي واتجاهاته وخصائصه وأبعاده في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك التعرف على اتجاهاته وأبعاده، وتسلط الضوء على التحديات التي تواجه الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط، فبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية لم تصل بعد إلى صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي العربي بالرغم من التحولات الجارية في الأوضاع الإقليمية والدولية، وانعكاساتها على علاقات دول المنطقة رغم الإمكانات المتاحة سياسياً ودبلوماسياً، وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة لحماية مصالح دول الشرق الأوسط، إلا أن المهددات تأتي دوماً من أطماع الدول والقوى الساعية إلى تهديد استقرار واستقلال وحدة الأراضي، والثروات والموقع المميز الذي يتمتع به الشرق الأوسط، وما تزال الدول الطامعة في منطقة الشرق الأوسط تحاول فرض سياساتها على بعض الدول العربية، مستخدمة العديد من الأدوات التي أتاحت لها بسبب هيمنتها على صناعة القرار والتحكم في حركة الأموال، وإصدار القوانين المقيدة في كافة الأصعدة، علاوة على سعي بعض الدول الكبرى لزرع بذور الفتنة والشقاق في صفوف دول منطقة الشرق الأوسط لتحويلها إلى بؤرة حريق لا ينتهي تستوجب التدخلات الدولية بطريقة سافرة أو مبطنه.

واستناداً إلى ما سبق يمكن أن صياغة نتائج ما توصلت إليه هذه الدراسة على النحو التالي:

النتائج:

1. يهدف الأمن القومي للدولة إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها، وتختلف عملية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه من دولة لأخرى، وذلك بحسب الأخطار التي تواجهها.
2. يصعب دراسة الأمن القومي العربي بمعزل عن التأثيرات والانعكاسات العالمية، حيث عمدت الدول الكبرى للتغلغل والحيلولة دون بروز نظام عربي قوي، وذلك عبر اختلاق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية من ناحية، أو بين الدول العربية ودول الجوار من ناحية أخرى.
3. إن المهددات الداخلية للأنظمة العربية تتغذى بالمهددات الخارجية والتي قد تحمل ظاهرها خير المنطقة، إنما في حقيقتها مضامين أخرى لا تحمد عقباه.

التوصيات:

1. وجوب إقامة الندوات واللقاءات التنويرية الفاعلة، بهدف تسليط الدور على أهمية الأمن القومي في الشرق الأوسط خاصة في ظل حالة التشطي والحروب الإنقسامات في المنطقة مما قد يؤدي إلى زيادة الانفجار في منطقة الشرق الأوسط ككل، وهذا ما يسعى إليه الغرب.
2. تشجيع الحوار بين أصحاب التوجهات الدينية والقومية، واعتبار أن الدين لا يتعارض مع القومية، والعكس بالعكس، وذلك لتوحيد أصحاب التوجهات في مواصلة مقاومة مشاريع الأطماع الدول المعادية في المنطقة.
3. تضمين ميثاق جامعة الدول العربية مواداً ذات صفة إلزامية، لتصبح المرجعية لحل الخلافات العربية الداخلية، وعمل آليات فعالة لفض الاشتباكات والحروب الأهلية بين الدول الأعضاء، وتأسيس قوات عسكرية مشتركة لمقاومة المشاريع المغرضة التي قد تحاك ضدها.

الهوامش:

- (1) سورة قريش، الآية (4).
- (2) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص140.
- (3) أحمد فؤاد إبراهيم المغازي، واقع الأمة القومي العربي وتحدياته المختلفة، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، القاهرة، 2012م، ص21.
- (4) محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1998م، ص91.
- (5) رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012م، ص16.
- (6) قياتي عاشور، الأمن القومي العربي: التحديات وسبل المواجهة، مجلة جامعة بني سويف، مصر، مج 6، 2017م، ص157.
- (7) محمود خليل، الأمن القومي والمتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001م، ص299.
- (8) المرجع السابق، ص ص91-92.
- (9) المرجع السابق، ص92.
- (10) محمد خليل، مرجع سابق، ص42.
- (11) عبد المنعم المشاط، المرجع السابق، ص18.
- (12) عبد الفتاح الرشدان، الأزمة الراهنة للأمن القومي في التسعينات، مجلة شؤون عربية، دار جلال، الرياض، 2000م، ص34.
- (13) المرجع السابق، ص18.
- (14) عبد الفتاح الرشدان، المرجع السابق، ص35.
- (15) سورة الأنعام، الآية (82).
- (16) عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص31.
- (17) محمد العباس الأمين، الأمن القومي - محاضرة مقدمة لطلاب دبلوم الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، الدورة السادسة، يوليو، 2001م، ص18.
- (18) سيد عبد العزيز، البحر الأحمر والأمن القومي، بحث مقدم لنيل زمالة أكاديمية ناصر العليا، القاهرة، 1990م، ص19.
- (19) المرجع السابق، ص20.
- (20) المرجع السابق، ص21.
- (21) عدلي حسين، الأمن القومي واستراتيجية تحقيقه، مطابع الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1977م، ص66.

- (22) عدلي حسين، المرجع السابق، ص42.
- (23) سورة الأنعام، الآية (82).
- (24) رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008م، ص30.
- (25) عدلي حسين، مرجع سابق، ص18.
- (26) رايق سليم البريزات، المرجع السابق، ص35.
- (27) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975م، ص49-50.
- (28) المرجع السابق، ص50.
- (29) المرجع السابق، ص51.
- (30) محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1998م، ص91.
- (31) محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998م، ص91.
- (32) هيثم الكيلاني، مفهوم القومي العربي، دراسة في جانبية السياسي والعسكري، ضمن كتاب الأمن القومي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، أعمال ندوة الأمن القومي العربي، باريس، 1996م، ص56.
- (33) أحمد شيخ طويل، دور قوى الدولة الشاملة في تحقيق الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهرى، 2008م، ص223.
- (34) المرجع السابق، ص224.
- (35) قياتي عاشور، مرجع سابق، ص186.
- (36) خليل إبراهيم حجاج، وآخرون، أثر المتغيرات الدولية على مصادر الأمن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010م، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (40)، العدد (2)، 2013م، ص388.
- (37) عبد اللطيف علي ناصر الدباء، أثر العوامل المحلية والاقتصادية والدولية على الأمن القومي اليمني 2001-2010م، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017م، ص45.
- (38) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (230)، الكويت، 1998م، ص22-25.
- (39) سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (209)، 1996م، ص8.
- (40) وصفي محمد عيد عقيل، الأمن القومي لدى المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد (15)، 2016م، ص

- (41) خلف محمد الجراد، الأبعاد الفكرية والعلمية التقنية للصراع العربي- الصهيوني، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2000م، ص30.
- (42) أخليل إبراهيم حجاج، مرجع سابق، ص385.
- (43) قياتي عاشور، مرجع سابق، ص200.
- (44) أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد (15)، بيروت، 2007م، ص122.
- (45) قياتي عاشور، مرجع سابق، ص202.
- (46) رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012م، ص81.
- (47) المرجع السابق، ص113.

المصادر والمراجع:

- (1) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- (2) أحمد سليم البرسان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد (15)، بيروت، 2007م.
- (3) أحمد شيخ طويل، دور قوى الدولة الشاملة في تحقيق الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهرى، 2008م، ص2
- (4) أحمد فؤاد إبراهيم المغازي، واقع الأمة القومي العربي وتحدياته المختلفة، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، القاهرة، 2012م.
- (5) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975م.
- (6) خلف محمد الجراد، الأبعاد الفكرية والعلمية التقنية للصراع العربي- الصهيوني، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2000م، ص30.
- (7) خليل إبراهيم حجاج، وآخرون، أثر المتغيرات الدولية على مصادر الأمن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010م، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (40)، العدد (2)، 2013م.
- (8) رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008م.
- (9) رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012م.
- (10) رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012م.
- (11) سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (209)، 1996م، ص8.
- (12) سيد عبد العزيز، البحر الأحمر والأمن القومي، بحث مقدم لنيل زمالة أكاديمية ناصر العليا، القاهرة، 1990م.
- (13) عبد الفتاح الرشدان، الأزمة الراهنة للأمن القومي في التسعينات، مجلة شؤون عربية، دار جلال، الرياض، 2000م.
- (14) عبد اللطيف علي ناصر الدباء، أثر العوامل المحلية والاقتصادية والدولية على الأمن القومي اليمني 2001-2010م، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017م.

- (15) عبد المنعم المشاط، الإطار النظري للأمن القومي العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات العربية، 1993م.
- (16) عدلي حسين، الأمن القومي واستراتيجية تحقيقه، مطابع الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1977م.
- (17) قياتي عاشور، الأمن العربي: التحديات وسبل المواجهة، جامعة بني سويف، مصر، مج 6، 2017م.
- (18) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (230)، الكويت، 1998م.
- (19) محمد العباس الأمين، الأمن القومي - محاضرة مقدمة لطلاب دبلوم الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، الدورة السادسة، يوليو، 2001م.
- (20) محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1998م.
- (21) محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1998م.
- (22) محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998م.
- (23) محمود خليل، الأمن القومي والمتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001م.
- (24) هيثم الكيلاني، مفهوم القومي العربي، دراسة في جانبية السياسي والعسكري، ضمن كتاب الأمن القومي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، أعمال ندوة الأمن القومي العربي، باريس، 1996م.
- (25) (وصفي محمد عيد عقيل، الأمن القومي لدى المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد (15)، 2016م.